



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الرياضة

إطار النزاهة والسمعة الرياضية

دليل تنظيمي ومرجعي للجهات الرياضية

الإصدار الأول - 2026



قرار وزاري رقم (36) لسنة 2026
بشأن اعتماد إطار النزاهة والسمعة الرياضية

وزير الرياضة:

- بعد الاطلاع على القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2023 بشأن الرياضة، ولائحته التنفيذية،
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (22) لسنة 2025 بشأن الهيكل التنظيمي لوزارة الرياضة،
- وعلى القرار الوزاري رقم (35) لسنة 2025 بشأن الهيكل التنظيمي لوزارة الرياضة،
- وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة.

قررنا مايلي :

المادة (1)

اعتماد الإطار

يعتمد إطار النزاهة والسمعة الرياضية – الإصدار الأول (2026)، المرفق بهذا القرار، ويعد جزءاً لا يتجزأ منه ومكملاً لأحكامه.

المادة (2)

الالتزام بالتنفيذ

تلتزم الجهات الرياضية المعنية بمراعاة المبادئ والضوابط الواردة في هذا الإطار، كل فيما يخصه، وبما لا يتعارض مع التشريعات النافذة في الدولة.

المادة (3)

الإلغاء

يلغى كل نص أو حكم يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القرار والإطار المرفق به.

المادة (4)

العمل والنشر

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية، وتُكلف الجهات المعنية بتنفيذه.

رياضة آمنة ونزيهة

انطلاقاً من رؤية واستراتيجية رياضة الإمارات 2031 الطموحة، الرامية إلى بناء قطاع رياضي متميز يحتل مكانة ريادية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وإيماناً راسخاً بأن النزاهة الرياضية هي الركيزة الأساسية لاستدامة هذا القطاع وتعزيز سمعته العالمية؛ تُصدر وزارة الرياضة هذا الإطار المتكامل للنزاهة والسمعة الرياضية. يأتي هذا الإطار مستنداً إلى أفضل الممارسات الدولية والأطر التشريعية العالمية المعتمدة، ومتوافقاً مع أحكام القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2023 بشأن الرياضة ولائحته التنفيذية، ليكون بمثابة مرجعية وطنية شاملة ومنهاج عمل ملزم لكافة الجهات والاتحادات الرياضية في الدولة. ويهدف هذا الإطار إلى ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة، والشفافية، والعدالة، وصون التنافس الشريف، بما يضمن حماية المكتسبات الوطنية وتحسين المنظومة الرياضية ضد أي مخاطر إدارية، مالية، أو أخلاقية قد تمس بمسيرتها التنموية. كما يسعى الإطار إلى تمكين الجهات الرياضية وتفعيل أدوارها، ليتكامل العمل المؤسسي مع التطلعات القيادية في بناء بيئة رياضية نموذجية تملك القدرة على الاستجابة الفورية للمتطلبات والالتزامات الدولية. ومن خلال هذا الفكر الوقائي الممنهج، تؤكد وزارة الرياضة التزامها الراسخ برفع كفاءة الأداء العام وتطوير الأدوات الرقابية، تعزيزاً لمكانة دولة الإمارات العربية المتحدة كمناورة عالمية للتميز والنزاهة الرياضية، وبما يواكب النهضة الشاملة التي تشهدها الدولة في شتى المجالات.

التعريفات المادة (1)

مالم يقتضي السياق معنى آخر، تكون للكلمات والعبارات المبيّنة أدناه المعاني الموضحة قرين كل منها:

المصطلح	التعريف
الدولة	دولة الإمارات العربية المتحدة
الوزارة	وزارة الرياضة
قانون الرياضة	القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2023 بشأن الرياضة
إطار النزاهة والسمعة الرياضية	منظومة متكاملة من الإجراءات المتناسقة التي تطبقها الجهات الرياضية لضمان تحقيق النزاهة في كافة المجالات وتعزيز السمعة الرياضية للدولة والحد من حالات الفساد
النزاهة الرياضية	إظهار الأخلاق والقيم التي تعزز ثقة المجتمع في الرياضة، بما في ذلك الأداء العادل والنزاهة غير المتأثر بالتحسينات غير المشروعة أو المصالح الخارجية، وتعزيز السلوك الإيجابي من قبل جميع أصحاب المصلحة
الجهات الرياضية	أية جهة رياضية غير حكومية مشهورة أو مرخصة تعمل في مجال الرياضة، كالاتحادات والروابط والأندية والشركات والمؤسسات الرياضية
الإبلاغ	الإفصاح أو الكشف عن معلومات أو وقائع أو شبهات تتعلق بمخالفات النزاهة الرياضية أو الفساد الرياضي.
الفساد الرياضي	كل فعل أو امتناع أو سلوك عمدي يخل بمبادئ النزاهة أو العدالة أو الشفافية أو المنافسة المشروعة في المجال الرياضي، بالمخالفة للتشريعات الوطنية أو اللوائح الرياضية المعتمدة.
الجهات المختصة	أي جهة محلية معنية بالترخيص والتنظيم والإشراف والرقابة على الجهات والأنشطة الرياضية

المصطلح	التعريف
الوكالة الوطنية لمكافحة المنشطات	منظمة رياضية وطنية غير حكومية تُعنى بوضع السياسات والإجراءات اللازمة ومراقبة المنشطات والمواد المحظورة والوقاية منها وفق المدونة الوطنية لمكافحة المنشطات
مكافحة غسيل الأموال	الإجراءات والضوابط الرامية إلى منع استخدام القطاع الرياضي في عمليات غسيل الأموال وتمويل العمليات غير المشروعة
المتلاعب بالمنافسات	أي شخص و / أو جهة تسعى إلى التأثير على نتيجة منافسة رياضية أو مسابقة
حماية المبلغين	الحماية القانونية والإدارية الممنوحة للأشخاص الذين يُبلِّغون عن مخالفات النزاهة بحسن نية

الأساس التشريعي المادة (2)

تؤمن قيادتنا الرشيدة بأن تعزيز السمعة والنزاهة الرياضية يُشكّل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الرياضي. وفي إطار التزام الدولة بتطبيق أعلى معايير الحوكمة والشفافية، صدر القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2023 بشأن الرياضة، الذي أولى اهتماماً خاصاً بتعزيز النزاهة الرياضية ومكافحة الفساد بكافة أشكاله.

أولاً : الإطار التشريعي الوطني

1. القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2023 بشأن الرياضة ولائحته التنفيذية.
2. المرسوم بقانون اتحادي رقم (10) لسنة 2025 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل انتشار السلاح، ولائحته التنفيذية.
3. القانون الاتحادي رقم (3) لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل (وديمة)
4. المرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية .
5. المرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 بإصدار قانون الجرائم والعقوبات، وتعديلاته.
6. المرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2023 في شأن مكافحة التمييز والكرهية والتطرف.
7. المدونة الوطنية لمكافحة المنشطات والقواعد الوطنية لمكافحة المنشطات بدولة الإمارات العربية المتحدة، المتوافقة مع المدونة العالمية لمكافحة المنشطات الصادرة عن الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات WADA .

ثانياً: المرجعية الدولية

يستند هذا الإطار إلى منظومة متكاملة من الأطر والمعايير الدولية في مجال النزاهة الرياضية، وفيما يلي أبرز هذه المرجعيات:

المنظمة / المرجع الدولي	الإطار / الاتفاقية	مجال الاعتماد
اللجنة الأولمبية الدولية (IOC)	ميثاق الأولمبياد - قواعد النزاهة الرياضية	معايير الحوكمة والنزاهة والقيم الأولمبية
الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات (WADA)	المدونة الدولية لمكافحة المنشطات 2021	قواعد الاختبار ومراقبة المنشطات
اليونسكو	الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في الرياضة	الإطار الدولي لمكافحة المنشطات
الأمم المتحدة (UNCAC)	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC)	بنود اتفاقية مكافحة الفساد التي صادقت عليها الدولة

نطاق سريان الإطار المادة (3)

يُطبَّق هذا الإطار على كافة الجهات الرياضية بجميع قطاعاتها ومنتسبيها وفئاتها ودرجاتها ومسمياتها المختلفة، وعلى جميع مجالات النشاط الرياضي في الدولة في حدود اختصاص الوزارة والجهات المختصة وفق التشريعات النافذة.

الجهات والفئات المستهدفة المادة (4)

أُعِدَّ هذا الإطار وفقاً لأفضل الممارسات المحلية والإقليمية والدولية في النزاهة الرياضية ومكافحة الفساد، وهو موجّه إلى الفئات التالية:

أولاً: الفئات التنفيذية

1. رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجهة الرياضية المنتخبون أو المعيّنون أو المفوضون
2. المدير التنفيذي والمدير المالي وجميع موظفي الجهة الرياضية بدوام كامل أو جزئي
3. أعضاء ورؤساء اللجان الدائمة والمؤقتة في الجهة الرياضية

ثانياً: الفئات الرياضية

1. اللاعبون والرياضيون على جميع المستويات والفئات العمرية
2. المدربون والأطقم الفنية والطبية
3. الحكام ومساعدو الحكام والمراقبون
4. الوكلاء الرياضيون والمستشارون المعتمدون

ثالثاً: الفئات المساندة

1. الموظفون الإداريون والمتطوعون
2. الشركاء والرعاة وأصحاب المصلحة
3. وسائل الإعلام المعتمدة المرتبطة بالجهات الرياضية

الأهداف الاستراتيجية للإطار المادة (5)

أولاً: الأهداف التشريعية والتنظيمية

1. وضع القواعد المنظمة للنزاهة الرياضية والعقوبات الانضباطية في الأنظمة الأساسية واللوائح الداخلية وفق أحكام القانون .
2. تطوير الإطار التشريعي لمكافحة مختلف أشكال الفساد الرياضي بما يتوافق مع المعايير الدولية
3. اقتراح التوصيات المتعلقة بتطوير المنظومة التشريعية

ثانياً: الأهداف الوقائية والتوعوية

1. تعزيز ثقافة النزاهة الرياضية لدى جميع أصحاب المصلحة في القطاع الرياضي
2. إعداد وتنفيذ برامج التوعية والتثقيف بمفهوم النزاهة الرياضية وطرق مكافحة الفساد
3. ترسيخ القيم الأخلاقية والسلوكيات الإيجابية في البيئة الرياضية

ثالثاً: الأهداف الرقابية والتحقيقية

1. تعزيز منظومة الرقابة والتدقيق والفحص على معايير النزاهة الرياضية
2. تحديد آليات الكشف عن مختلف أشكال الفساد الرياضي والتعامل مع البلاغات
3. ضمان فاعلية منظومة التحقيق في مخالفات النزاهة وتطبيق العقوبات

رابعاً : الأهداف التنافسية والدولية

1. تعزيز سمعة الدولة الرياضية محلياً وإقليمياً ودولياً
2. التعاون مع المنظمات الرياضية الدولية في تطبيق سياسات النزاهة الرياضية
3. استيعاب متطلبات الاستضافة الدولية للفعاليات الرياضية الكبرى

أهمية إطار النزاهة والسمعة الرياضية المادة (6)

يُعدُّ تعزيز قيم النزاهة في المجال الرياضي ركيزةً أساسيةً لاستدامة القطاع الرياضي وتحقيق أهداف استراتيجية رياضة الإمارات 2031، وله أهمية بالغة على عدة محاور:

أولاً : على الصعيد الوطني

1. تعزيز الثقة المجتمعية في منظومة الرياضة الوطنية وترسيخ مكانة الدولة رياضياً
2. المساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية الإمارات 2031 في مجال الرياضة
3. دعم مساعي الدولة في استضافة كبرى الفعاليات الرياضية العالمية
4. حماية المال العام وضمان سلامة البيئة الاستثمارية في القطاع الرياضي

ثانياً: على الصعيد المؤسسي

1. تحقيق معايير الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة في الجهات الرياضية
2. تقليص مخاطر الفساد وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي
3. بناء أنظمة رقابية داخلية فعّالة تستجيب للمتغيرات الدولية

ثالثاً : على الصعيد الدولي

1. الامتثال للمعايير الدولية الصادرة عن اللجنة الأولمبية الدولية وسائر المنظمات الدولية
2. تعزيز الثقة مع الشركاء والمنظمات الدولية وجذب الاستثمارات الرياضية
3. تجنب الإيقاف أو العقوبات الدولية الناجمة عن إخفاقات النزاهة

المبادئ والإرشادات التوجيهية المادة (7)

يقوم هذا الإطار على جملة من المبادئ والإرشادات التوجيهية المستمدة من أفضل الممارسات الدولية في الحوكمة الرياضية، وتشمل:

أولاً: مبادئ الحوكمة الرشيدة

1. الشفافية: الإفصاح الكامل عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بأنشطة الجهة الرياضية
2. المساءلة: ربط السلطات والصلاحيات بالمسؤوليات والالتزامات
3. النزاهة: الالتزام بالقيم الأخلاقية والمعايير السلوكية الرفيعة
4. الكفاءة: ضمان الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق الأهداف بفاعلية
5. الاستدامة: بناء منظومة رياضية متوازنة تضمن الاستمرارية

ثانياً: السياسات والأطر المرجعية

1. مدونة قواعد السلوك المهني والرياضي للجهة الرياضية
2. إطار الإفصاح والشفافية وإدارة تضارب المصالح
3. سياسة الإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغين
4. نظام التدقيق الداخلي والرقابة على معايير النزاهة
5. تقارير نظام إدارة علاقات المتعاملين وتغذيتها الراجعة
6. تقارير الرقابة والتدقيق الخارجي
7. منصات الإبلاغ وادوات الذكاء الاصطناعي وتحليل بيانات النزاهة الرياضية

أوجه الفساد الرياضي المادة (8)

يتخذ الفساد الرياضي أشكالاً وصوراً متعددة، وفيما يلي تصنيف شامل لأبرزها (على سبيل المثال) وفق المعايير الدولية المعتمدة:

أولاً: التلاعب بالمنافسات والنتائج

1. الخسارة المتعمدة أو التقصير في الأداء لأغراض المراهنات
2. التلاعب في القوانين واللوائح والمستندات المتعلقة بالمسابقات
3. تسريب المعلومات الداخلية السرية المتعلقة بالمنافسات
4. اتخاذ قرارات من قبل الحكام والمدربين وغيرهم مخالفة لمقتضيات الأمانة المهنية أو التعمد في إصدار أحكام خاطئة بقصد التأثير على سير المنافسة أو نتیجتها .
5. الغش باستخدام التقنيات الحديثة والأدوات المحظورة
6. التلاعب في بيانات الرياضيين وسجلاتهم (كالسن والإصابات)

ثانياً: الفساد المالي

1. الرشوة بجميع أشكالها – رشوة الحكام والأعضاء والرياضيين
2. غسيل الأموال واستخدام القطاع الرياضي لتمير العمليات المشبوهة
3. الاختلاس وهدر المال العام والكسب غير المشروع
4. المحاباة والوساطة في العقود والصفقات التجارية
5. الاحتكار في التوريد وتضارب المصالح في الصرف المالي

ثالثاً: الفساد الإداري وتضارب المصالح

1. التعيينات والتفويضات المبنية على المحاباة لا الكفاءة
2. عدم الإفصاح عن تضارب المصالح المادية والمعنوية المباشرة وغير المباشرة
3. إساءة استخدام الصلاحيات والمعلومات الوظيفية
4. التدخل في مسار التحقيقات وعرقلة سير العدالة

رابعاً: التحرش والاعتداء

1. الإيذاء النفسي بما في ذلك الإذلال والتخويف
2. التحرش أو الاعتداء الجنسي بكافة أشكاله اللفظية وغير اللفظية والجسدية
3. الاعتداء الجسدي وأي ممارسات تدريبية تشكل خطراً على السلامة البدنية أو النفسية .
4. التنمر الإلكتروني عبر منصات التواصل الاجتماعي
5. إثارة الكراهية والنعرات الطائفية والدينية، ومنع كافة أشكال التمييز

خامساً: تعاطي المنشطات والمواد المحظورة

1. تعاطي المنشطات الواردة في قائمة المحظورات الدولية (WADA)
2. توفير المنشطات أو تسهيل وصولها إلى الرياضيين
3. التهرب من إجراءات الاختبار أو رفض الخضوع للفحص
4. التلاعب في نتائج عينات الاختبار

سادساً: المراهات الرياضية غير المشروعة

1. مشاركة الرياضيين والإداريين في المراهات على المنافسات ذات الصلة
2. استغلال المعلومات الداخلية في المراهات
3. التواطؤ مع شبكات المراهات لضمان نتائج محددة

التدابير الوقائية لتعزيز النزاهة والسمعة الرياضية المادة (9)

على جميع الجهات الرياضية المعنية وفق مبادئها الأساسية وتشريعاتها المرتبطة العمل على تطبيق المتطلبات والتدابير التالية:

أولاً: المتطلبات التشريعية والسياساتية

1. وضع القواعد المنظمة للنزاهة الرياضية والعقوبات الانضباطية في الأنظمة الأساسية واللوائح الداخلية
2. اعتماد مدونة السلوك الرياضي والمهني لجميع الفئات.
3. وضع سياسة واضحة للإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغين
4. إعداد سياسة تضارب المصالح وآلية الإفصاح عنها

ثانياً: المتطلبات الهيكلية والمؤسسية

1. العمل على تعيين مسؤول النزاهة الرياضية أو تشكيل لجنة النزاهة والأخلاقيات
2. إنشاء قناة آمنة ومعتمدة لتلقي البلاغات والشكاوى المرتبطة بالفساد الرياضي
3. وضع آلية للمراجعة والتدقيق الداخلي على معايير النزاهة
4. إعداد خطة التدقيق الداخلي للكشف عن المخالفات والممارسات غير القانونية

ثالثاً: المتطلبات التوعوية والتدريبية

1. وضع خطة توعية شاملة بأهمية تعزيز قيم النزاهة الرياضية
2. تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة في مجال النزاهة الرياضية
3. إتمام البرامج التدريبية المعنية بالنزاهة الرياضية .
4. اضافة مبادئ النزاهة في برامج التنشئة الرياضية للناشئين

رابعاً: التعاون والتنسيق المحلي و الدولي

1. التعاون مع الجهات المحلية والاتحادات الدولية في تطبيق سياسات النزاهة الرياضية
2. الإبلاغ الفوري عن أي مخالفات ذات طابع جنائي للسلطات المختصة
3. الامتثال لمتطلبات التحقيق الدولي مع المنظمات الرياضية العالمية
4. الانضمام إلى شبكات التعاون الدولي في مكافحة فساد الرياضة

خامساً: توظيف التقنية والذكاء الاصطناعي

1. توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في رصد أنماط التلاعب بالمنافسات
2. استخدام منصات التحليل الرقمي لمراقبة سلوكيات المراهنات
3. تطوير منصات إلكترونية آمنة لتلقي البلاغات والتحقيق فيها
4. بناء قواعد بيانات موحدة لسجلات مخالفات النزاهة

آليات رصد البلاغات وحماية المبلغين المادة (10)

اعتمدت الوزارة سياسة خاصة بالإبلاغ إيماناً بضرورة تطوير آليات فعّالة للإبلاغ والإفصاح في مجال الرياضة. ويجب على كافة الجهات الرياضية إعداد سياسة أو إطار للإبلاغ يكفل الضمانات التالية:

أولاً: ضمانات حماية المبلغين

1. عدم تعرض مقدم البلاغ حسن النية لأي إجراء انتقامي أو تأديبي
2. الحفاظ على سرية هوية المبلغ وتفاصيل البلاغ طوال مراحل التحقيق
3. الحماية من التهديد أو الابتزاز أو الإضرار بالمكانة الوظيفية أو الاجتماعية
4. توفير الدعم القانوني والنفسي للمبلغين عند الاقتضاء
5. حق الاطلاع على مآلات البلاغ المقدم ضمن حدود السرية الإجرائية

ثانياً: قنوات وآليات الإبلاغ

1. بوابة الإبلاغ الإلكترونية الآمنة عبر الموقع الرسمي للوزارة
2. الخط الساخن المخصص لتلقي البلاغات على مدار الساعة
3. منظومة الإبلاغ المجهول والمضمون عبر المنصة الرقمية
4. التواصل المباشر مع مسؤول النزاهة في الجهة الرياضية
5. التواصل مع وزارة الرياضة مباشرة في الحالات التي تستوجب ذلك

ثالثاً: البلاغات الخاضعة للحماية

1. أي بلاغ يتعلق بمخالفات النزاهة الرياضية ومكافحة الفساد
2. بلاغات التحرش والاعتداء وسوء المعاملة في البيئة الرياضية
3. بلاغات تعاطي المنشطات والمواد المحظورة
4. بلاغات التلاعب بالمنافسات والمراهنات غير المشروعة
5. بلاغات انتهاكات المال العام والفساد المالي

آلية التعامل مع الحالات المرصودة المادة (11)

يجب على الجهات الرياضية وضع الأنظمة والآليات التي تكفل تحقيق نتائج إيجابية من خلال المنهجية التالية:

المرحلة الأولى: الاستقبال والتقييم الأولي

1. تحديد الجهة أو المسؤول المعتمد لاستقبال البلاغات الرسمية
2. التسجيل الفوري للبلاغ وإصدار رقم مرجعي للمتابعة
3. التقييم الأولي لمصداقية المعلومات الواردة ومدى اختصاص الجهة
4. تحديد طبيعة المخالفة وتصنيفها (مالية – إدارية – نزاهة – جنائية)

المرحلة الثانية: التحقيق والتوثيق

1. تشكيل فريق تحقيق مؤهل ومستقل، يُباشر أعماله وفق الضمانات القانونية المقررة، وبما يضمن الالتزام التام بمبادئ الحياد والاستقلال الإجرائي .
2. جمع الأدلة والوثائق وإجراء المقابلات اللازمة مع المعنيين
3. توثيق جميع مراحل التحقيق والإجراءات المتخذة
4. رفع تقرير مرحلي للإدارة العليا بنتائج التحقيق
5. إحالة إلى الجهات القضائية عند الاقتضاء

المرحلة الثالثة: القرار والتنفيذ

1. إصدار القرار التأديبي أو الجزائي وفق اللوائح المعتمدة
2. تنفيذ العقوبات والإجراءات التصحيحية في المدة المحددة
3. إحالة البلاغ للجهات الحكومي المعنية بالتنسيق مع الوزارة عند الضرورة
4. إخطار المبلغ بمآلات البلاغ ضمن حدود السرية

المرحلة الرابعة: المراجعة والتحسين

1. إعادة تقييم ومراجعة الضوابط الرقابية في ضوء الحالة المُعالجة
2. استخلاص الدروس المستفادة وتضمينها في تقارير التحسين
3. تحديث سياسات النزاهة استناداً إلى نتائج الحالات المُعالجة
4. إعداد تقرير دوري بحالات الفساد وخطط الإغلاق

الجهات والأشخاص ومسؤوليات تطبيق الإطار المادة (12)

الجهة / المسؤول	المسؤوليات والمهام
وزارة الرياضة	1. الجهة الإدارية المعنية بصياغة التشريعات والقوانين لتحقيق أعلى معايير النزاهة والحوكمة الرشيدة 2. تقديم الدعم والاستشارة في إعداد الأنظمة واللوائح للجهات الرياضية 3. متابعة الامتثال في تطبيق هذا الإطار. 4. إصدار التوجيهات والتعليمات التفسيرية المتعلقة بأحكام الإطار 5. التنسيق مع الجهات والمؤسسات والمنظمات المحلية والقارية والدولية في مجال النزاهة الرياضية
مجالس إدارات الجهات الرياضية	1. الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة الخاصة بالنزاهة والحوكمة والشفافية 2. اعتماد وثيقة تعهد النزاهة الرياضية وتوقيعها 3. تعيين مسؤول النزاهة الرياضية داخل الجهة الرياضية 4. ضمان وجود ميثاق أخلاقيات ومدونة سلوك معتمدة 5. مراجعة تقارير النزاهة الداخلية بصفة دورية 6. تشكيل لجان للتحقيق في المخالفات ذات الاختصاص وفق الانظمة المعتمدة.
الجهات الرياضية	1. وضع القواعد المنظمة للنزاهة الرياضية والعقوبات الانضباطية في لوائحها الداخلية 2. إعداد وتعميم مدونات السلوك الرياضي لجميع الأطراف المعنية 3. إعداد سياسة الإبلاغ وحماية المبلغين 4. وضع آلية التدقيق الداخلي والرقابة على معايير النزاهة 5. الإبلاغ عن أي مخالفات ذات طابع جنائي للسلطات المختصة 6. انشاء قناة للإبلاغ عن حالات الفساد 7. الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة الخاصة بالنزاهة والحوكمة والشفافية
الوكالة الوطنية لمكافحة المنشطات	1. إعداد ونشر وتطوير السياسة الوطنية لمكافحة المنشطات وفق المدونة الدولية 2. تنفيذ خطة فحص شاملة وإجراء الاختبارات اللازمة 3. توعية جميع المعنيين بمخاطر وعقوبات تعاطي المنشطات 4. التنسيق مع الوكالة الدولية لمكافحة المنشطات (WADA) والهيئات والجهات المحلية والقارية. 5. انشاء قناة للإبلاغ عن حالات الفساد الرياضي 6. تشكيل لجان معنية بمعالجة البلاغات المرتبطة بالمنشطات

الجهة / المسؤول	المسؤوليات والمهام
اللاعبون والإداريون والمدربون والحكام	1. إدراك القوانين والقواعد والسياسات المتعلقة بمكافحة الفساد الرياضي 2. الامتثال الكامل لجميع التشريعات والسياسات المتعلقة بالنزاهة 3. الإبلاغ عن أي مخالفات أو حالات فساد تصل إلى علمهم 4. المشاركة في برامج التوعية والتدريب على معايير النزاهة 5. توقيع وثيقة التعهد بالالتزام بمعايير النزاهة الرياضية
الموظفون والمتطوعون	1. الامتثال والتعهد بتطبيق مدونة السلوك المهني والرياضي 2. الإبلاغ عن أي سلوك مشتبّه به يتعلق بمخالفات النزاهة 3. المشاركة في برامج التوعية والتدريب على معايير النزاهة 4. الحرص على تعزيز ثقافة النزاهة داخل بيئة العمل

العقوبات والجزاءات المادة (13)

تطبق العقوبات والجزاءات المنصوص عليها في قانون الرياضة ولائحته التنفيذية والأنظمة واللوائح المعتمدة.

أولاً: المصادر التشريعية للعقوبات

1. أحكام المواد (53 و 54 و 55 و 56) من القانون الاتحادي رقم (4) لسنة 2023 بشأن الرياضة
2. لوائح العقوبات والجزاءات الداخلية للجهة الرياضية المعتمدة
3. قرارات الاتحادات الدولية المعتمدة ذات الصلة
4. الأحكام القضائية الصادرة من الجهات القضائية المختصة

ثانياً: أنواع العقوبات التأديبية

1. الإنذار الرسمي والتحذير الخطي
2. الغرامات المالية المتدرجة وفق درجة الخطورة
3. الإيقاف المؤقت عن ممارسة النشاط الرياضي
4. الحرمان الدائم من المشاركة أو شغل المناصب الرياضية
5. سحب الترخيص أو الإشهار أو الاعتماد
6. الإحالة للجهات القضائية في الجرائم الجنائية

ثالثاً: العوامل المؤثرة في تحديد العقوبة

1. درجة خطورة المخالفة وأثرها على نزاهة الرياضة
2. مدى تعاون الشخص المخالف مع إجراءات التحقيق
3. سابقة المخالفات وحالات التكرار
4. التخفيف: الإقرار الطوعي والتعاون الكامل مع التحقيق
5. التشديد: التكرار والتنظيم والتدبير المسبق

الحالات الاستثنائية المادة (14)

1. تتولى الوزارة تفسير وتوضيح أحكام هذا الإطار بما لا يتعارض مع التشريعات النافذة.
2. أي أمور طارئة أو ظروف استثنائية لم يرد بشأنها نص صريح تُرفع إلى وكيل الوزارة أو وكيل الوزارة المساعد للفصل فيها
3. في الحالات التي تستوجب استشارة دولية، يُتعاون مع المنظمات الرياضية الدولية المعنية
4. تُعقد جلسة استثنائية خاصة لمجلس إدارة الجهة الرياضية للنظر في الحالات الطارئة غير المنصوص عليها

المراجعة والتطوير المادة (15)

يُراجع هذا الإطار ويُحدَّث بصفة دورية لضمان التوافق مع المستجدات الدولية والمتغيرات المجتمعية في مجال الرياضة، وذلك وفق الضوابط التالية:

1. مراجعة استثنائية عند صدور تشريعات جديدة أو تغييرات جوهرية في الأطر الدولية
2. مراجعة فورية عند وقوع حوادث جسيمة تستدعي إعادة النظر في الأحكام
3. استطلاع آراء أصحاب المصلحة قبل كل مراجعة جوهرية

جميع الحقوق محفوظة © 2026
وزارة الرياضة
دولة الإمارات العربية المتحدة